

النقص في السلع الأساسية يزيد معاناة التونسيين

إجراءات محدودة لوقف التهريب واحتكار الأغذية أثناء الحجر



الخضروات من السلع التي عزت واشتعلت أسعارها

إلكترونية للتبليغ عن المحتكرين والمبلغين. يقول منجي الخضراوي "إننا التقطنا إعلانات ومهامين وناشطين في المجتمع المدني إشارات رئاستي الحكومة والجمهورية اللتين تعاملتا بجدية مع الوباء"، مضيفاً "لذلك سارعنا بتكوين مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي للتشهير بهؤلاء الذين يتلاعبون بأمن التونسيين الغذائي وحياتهم".

وبالرغم من محاولات السلطات وضع حد لممارسات المحتكرين والمضاربين، إلا أن هذه الأزمة فتحت الباب بمصرعيه أمام نقاش حول مدى جدية التشريعات التونسية في التعامل مع هؤلاء.

ولا يخفي الخضراوي توجسه من أن هناك "تسامحاً بل وحتى تواطؤاً من قبل السلطة التشريعية مع المحتكرين والمهربين"، مضيفاً أن "المنظومة التشريعية في تونس حصّنت المحتكرين والمهربين".

ويشير الخضراوي إلى قوانين تم سنّها لكن يصعب تطبيقها في ظل اختلاف قراءتها على غرار قانون تبيض الأموال ومكافحة الإرهاب الذي سنته تونس عام 2015.

في السياق ذاته، يقول مروان لفلال النائب عن حركة تحيا تونس "إن حزبه يُدين الاحتكار والتهريب، ويساند أي قانون يضرب هؤلاء بيد من حديد". ويشير إلى أن "الحصانة للمحتكرين في ظل أزمة الوباء، وفي الواقع يوجد مسؤولون يتقاعسون في ضرب هؤلاء".

ناشطو المجتمع المدني لا يخفون توجسهم من أن هناك تسامحاً بل وحتى تواطؤاً من قبل السلطات مع المحتكرين والمهربين



بدأت جلية في احتجاجات جدت في بعض مناطق البلاد على غرار مدينة المنزهة، سارعت السلطات إلى تشديد الرقابة على التجار وغيرهم بغية التحكم في الأسعار وفي مسالك التوزيع خاصة مع تمديد فترة الحجر الصحي.

وتعدّ أجهزة الأمن التونسي في صفوف الأمامية التي تكابد من أجل منع الاحتكار والتهريب والسيهر ذلك على فرض الانضباط خلال فترة الحجر الصحي الشامل.

وفي تصريح خصنا به الناطق الرسمي باسم الدبوانة التونسية، يؤكد هيثم الزناد، أن الأخيرة "لن تتهاون في تطبيق القانون وضرب المحتكرين".

وقال الزناد إن "الدبوانة التونسية تمكّنت خلال شهري فبراير وأبريل من حجز بضائع مهربة أو يحتكرها البعض بما قيمته 29 مليون دينار"، مضيفاً، أن عمليات التهريب سجلت تراجعاً كبيراً خلال فترة الحجر الصحي بسبب فرض حظر التجوال وغيره من الإجراءات التي صيغت الخناق على المحتكرين والمهربين.

الزناد أشار من ناحية أخرى إلى تضاعف عمليات الاحتكار والغش خلال هذه الفترة، منوهاً بعمليات مدهامة مصانع ومخازن تحتوي على مستلزمات طبية ومواد غذائية منتهية الصلوحية. وفي محاولة منهم لمعاودة جهود الدولة في مواجهة وباء كورونا وتداعياته أطلقت مجموعة من المحامين والصحافيين مبادرات

ويضيف، أن "هناك محاباة أيضاً في تطبيق القانون في تونس عندما يتعلق الأمر بالمحتكرين ورجال الأعمال وغيرهم".

ويشير صلاح الدين الكريمي (25 عاماً) إلى أن "الأسعار مرتفعة جداً مقارنة بالمقدرة الشرائية للمواطن"، ويضيف "الطبعة الوسطى تتلصق يوماً بعد يوم، والدولة هي التي تتحمل مسؤولية هذه الفجوة بين المقدرة الشرائية وأسعار المواد الغذائية".

ويشدّد الكريمي على أن "هياكل الدولة هي أكثر المساهمين في هذه الفجوة من خلال عدم مراقبة الأسعار ومسالك التوزيع للسلع سواء المنظمة أو تلك المهربة".

وكان الرئيس التونسي قد أكد بدوره في كلمة القاها، الثلاثاء الماضي، توفر مواد يعدّ التونسي في أمن الحاجة إليها لكن يحتكرها أشخاص لم يسّمهم.

وقال، إن "مادة الدقيق على سبيل المثال متوفرة بكميات كبيرة في بعض المخازن، وهناك من يتخفى وراء صفته ليقلّص من العقاب، لهذا يجب اتخاذ إجراءات صارمة في حقهم".

وتابع، "هناك أثرىء حرب يظهرون بعد انتهاء الأزمات ومن الضروري معاقبتهم وتنزيل أشد العقوبات ضدهم".

ولم سعيد إلى إمكانية إعداد مشروع قانون يمهّد لعقوبة هؤلاء بعد انتهاء الأزمة الصحية.

وفي تصريح لـ"العرب" يشير الإعلامي منجي الخضراوي إلى أن النظام السياسي "المزوم" في تونس لا يتيح فرصاً كبيرة لضرب المحتكرين، مؤكداً أن "أي مبادرة تشريعية صادرة عن قيس سعيد لن تجد صداها في البرلمان"، مشيراً إلى صعوبة تمريرها لعدم توفر حزام برلماني يدعم الرئيس المستقل.

ويؤكد الخضراوي، الذي يقود حملة واسعة في فيسبوك على المحتكرين، أن ذلك يعود بالأساس إلى "وجود مصلحة لدى الفاعلين السياسيين في علاقة بالمحتكرين". لكن الباحث في علم الاجتماع معاذ بن نصير لا يساير الخضراوي في رأيه، حيث يؤكد أن المواطن التونسي ساهم في بروز هذه الأزمة.

يقول بن نصير في تصريح خصنا به، إن "الشهية مفتوحة للمنتوق التونسي وهناك عوامل سيكولوجية وجوانب نفسية واضطرابات، حيث يولد التوجس من الموت أو اقتراب الخطر رغبة لدى الفرد للبحث عن استراتيجياته الخاصة للبقاء والعيش وحماية نفسه وعائلته".

ويشدّد بن نصير على أن "هذه الأزمة وقع استغلالها من قبل بعض المحتكرين ومافيات المواد الغذائية"، أمام ظهور بوادر انتفاضة ضد غلاء الأسعار ونقص المواد الغذائية ونسج الموارد المالية التي

في الوقت الذي يحشد فيه العالم بأسره إمكانياته الأمنية والاقتصادية والعلمية وغيرها لتطويق جائحة كورونا ينتهز بعض المهربيين في تونس الفرصة لاحتكار المواد الأساسية، وتهريب المستلزمات الطبية ليضعوا بذلك أمن التونسيين الغذائي وحياتهم على المحك.

التونسية منذ اندلاع ثورة 14 يناير، وهي ظاهرة التهريب التي أغرقت الأسواق التونسية وأثقلت كاهل الاقتصاد رغم محاولات السلطات محاصرة أبطارة هذه التجارة الموازية.

"العرب" رصدت آراء بعض التونسيين حول الظروف المعيشية الصعبة في ظل أزمة كورونا لاسيما بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس قيس سعيد مؤخراً والذي تضمن إشارات إلى

الاحتكار والتهريب، ومساهمة القطاع الخاص في دعم جهود الدولة الموجهة لمكافحة وباء كوفيد-19.

وأمام منزلها الكائن بمحافظة بن عروس (إحدى محافظات إقليم تونس الكبرى) تقول ريم الورفلي (39 سنة)، إن "الغلاء شاع بطريقة غير طبيعية في تونس خلال هذه الفترة نتيجة طمع الإنسان وجشعه"، في إشارة إلى غلاء البضائع في الأسواق والإقبال المبالغ فيه على الشراء.

وتستدرك ريم بالقول، إن "ذلك الغلاء نتيجة غياب الدولة الواضح وأيضا فشلها في ضرب المحتكرين والمستغلين بيد من حديد وتطبيق القانون".

ويشير مواطنون إلى ارتفاع جنوني سجلته أسعار المواد الغذائية والمستلزمات الطبية في تونس منذ انطلاقة الأزمة الصحية العاصفة التي أودت بحياة 14 شخصاً حتى الآن.

وتتباين الآراء بشأن تقييم هذا الارتفاع حيث يقول عبدالكريم تونكي (56 عاماً)، إنه "يتعين على أي مواطن يجد فوارق بين السعر الذي تحدده الدولة وسعر السوق أن يقطع البضائع لقطع الطريق أمام المحتكرين".



نحتاج إلى التعاون

مشردو الأرجنتين يواجهون الوباء وحيداً في العراق

يومي من الطعام. لكن في بعض الأحيان لا يوجد ما يكفي للجميع. في هذه الحال "نذهب إلى حاويات القمامة... بالأمس تناولنا شريحة لحم معالج باردة كانت في حال سيئة وكانت رائحتها كريهة، لكننا لم نكن قد تناولنا الطعام منذ أيام. غسلناها وتناولناها". وهو يعلم أن الحكومة توفر ملاجئ مؤقتة لكنه يخشى أن يجبر مع آخرين ويصبح أكثر عرضة للإصابة بكوفيد 19.

وقال "لقد نجوت من فايروس نقص المناعة البشرية لكنني في الوقت الراهن خائف جداً من فايروس كورونا".

ماريا التي لم ترغب في الكشف عن اسمها الكامل، تعيش أمام بلازا دي مايو قرب مبنى بانكو سانتاندر أمام أحد الأمان السياحية الرئيسية في الأرجنتين وهو قصر كارزا روزادا الرئاسي.

لقد عاشت في هذا المكان لسنوات، وكانت تطالع بشكل دائم. ورغم صعوبة العثور على الطعام الآن بعدما أصبحت الشوارع مهجورة، فهي تقول إنها سعيدة لأن هذه المساحة أصبحت لها وحدها.

وقالت "أنا استمتع بالوحدة. بالنسبة إلي، هذا أجمل شيء في فايروس كورونا"، موضحة أنها لن تذهب إلى الملاجئ في انتظار القضاء على كوفيد 19 لأنها لن تتخلى عن كلبها.

وأضاف هذا الرجل البالغ 37 عاماً فيما يظهر كدمات على جسده قال إنها نتيجة لضربه من عناصر في الشرطة "لم يشرحوا لنا ما يتوجب علينا القيام به... الشرطة تأتي وتجبرك على المغادرة".

الكاثوليكية المحلية للحصول على طبق



الكلب أعز صديق

كلاويو وداني لأربع سنوات في ساحة سان مارتين في المدينة تحت النصب التذكاري لحرر الأرجنتين.

وقال "لقد تركت في الشارع بسبب إصابتي بفايروس نقص المناعة البشرية". وروى أن نصابه الحكومة وشعاراتها جعلته يشعر بالضيق.

وصول فايروس كورونا إلى ذروته في منتصف أبريل. وأوضح أن 700 شخص أخرجوا إلى حد الآن من الشوارع، لكن ما زال هناك الآلاف منهم. وأقر بأنه "من الصعب للغاية تحقيق هذا الهدف".

عاش إدواردو غابرييل فيالبا مع صديقه وحيداً فساموت".

وتقول سلطة المدينة إنها سرّعت خططاً لنقل المشردين إلى ملاجئ مؤقتة في المراكز الرياضية أو الفنادق والتي جهزت لتخفيف الضغط على ملاجئ البلدية خلال الوباء.

وقد أظهرت الأرقام الرسمية أن 1146 شخصاً كانوا يعيشون في شوارع بوينس آيرس العام 2019.

ووفقاً لإحصاءات المنظمات الاجتماعية والسياسية، ارتفع عدد المشردين في العاصمة إلى أكثر من 7500 شخص في الأشهر القليلة الماضية جراء الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالأرجنتين.

في الوقت الحالي، وسط ارتفاع معدل البطالة في الأرجنتين، برز أكثر من 35 في المئة من السكان تحت خط الفقر، من بينهم 8 في المئة يعانون من الفقر المدقع.

وقال وسيط المدينة المسؤول عن شكاوى الناس اليخاندرو أمور "لا نريد أن يترك أي شخص في الشارع قبل

هو الأحدث في مجموعة الموجة الأخيرة للمشردين في بوينس آيرس. وأصبح في الشوارع قبل ثلاثة أشهر فقط بعدما فقد وظيفته كطباخ.

وقال "كنت يائساً، كنت جائعاً والمثقت هذه المجموعة" التي زودته بشريان حياة. وأضاف "الآن مع كل ما يحدث مع فايروس كورونا، إذا تركت وحيداً فساموت".

في 20 مارس، أمرت الحكومة الأرجنتينية السكان بالبقاء في بيوتهم حتى منتصف أبريل لكن الآلاف منهم ليس لديهم مكان يذهبون إليه إذ أن "منزلهم" هو الشارع.

والمشردون هم من بين القلائل الذين يشاهدون في شوارع العاصمة بوينس آيرس منذ أن أصدر الرئيس البرتو فرنانديز أمراً بالحجر المنزلي الإلزامي

في 20 مارس. فهم ينامون في الساحات العامة وفي مداخل مباني المصارف والمتاجر المغلقة حالياً في مركز المدينة.

ويقولون إن ملاجئ البلدية مزدحمة وبعضهم قالوا إن الشرطة أخرجتهم قسراً من الأماكن التي عاشوا فيها لسنوات.

قبل عام، ابتكر ريتشارد مارسيلو ماوي في الشارع الواقع قرب نصب المسلة التاريخي في شارع 9 يوليو الواسع في المدينة. وقال هذا الأوروغواياني البالغ 46 عاماً وهو محاط بالكروتون والأغطية حيث ينام هو ورفاقه "نحاول التأقلم مع الوضع بأفضل ما نستطيع". لكن بالنسبة إلى المشردين، هناك أشياء أسوأ من الوباء.

وأوضح مارسيلو "ما نخاف منه هو الجوع، ولا نخاف من أي شيء آخر بما في ذلك فايروس كورونا".

إميليو سيبياستيان بارسيا (28 عاماً)